

نادر الحريري من فرنسا إلى الصرح البطريكي

أمين في بكركي . . . وسامي في باريس

الجميل: تكثيف الجهود لإتمام الاستحقاق وعدم حصول الفراغ



بزي مجتمعاً إلى حلو

(حسن ابراهيم)

الراعي والجميل

لن يختلف مصير جلسة الخميس عن سابقتها لجهة عدم تأمين النصاب. طالما رئيس حزب «القوات» سمير جعجع مرشح للرئاسة الأولى. وبدأ الجميع يهول بالفراغ الرئاسي مع انتهاء المهلة الدستورية في 25 أيار الجاري، مع فشل المساعي والاتصالات في التوصل إلى حد أدنى من التوافق على شخص الرئيس.

وفيما عقد لقاء بين الرئيس سعد الدين الحريري والنائب سامي الجميل في باريس للبحث في الاستحقاق الرئاسي، تحرك مدير مكتب الحريري في بيروت نادر الحريري الذي عاد من فرنسا أول من أمس، باتجاه بكركي حيث التقى البطريك الماروني بشارة الراعي بحضور الرئيس أمين الجميل، وباتي ذلك استكمالاً للقاء الذي عقد في باريس بين البطريك الماروني والرئيس الحريري.

الجميل

ومن بكركي، شدّد الرئيس الجميل على أنّ الزيارة لإصلاح البطريك الماروني على نتيجة الاتصالات التي قام بها في الآونة الأخيرة، مشدداً على «ضرورة إتمام الاستحقاق الرئاسي في موعد الدستوري». ولفت الجميل إلى «أنّ للفراغ نتائج وخيمة على مستقبل المؤسسات، وأنّ هناك مسؤولية على كل القيادات اللبنانية لإتمام انتخابات الرئاسة ومنع حصول الفراغ لأنه مدمر».

وقال الجميل: «لست من رأي أنّ الفراغ أمر طبيعي أو غير خطير، بل اعتبره خطيراً جداً ودميراً وانتحارياً لمستقبل المؤسسات في البلد، لأنه إذا لم يحصل انتخاب في 25 أيار، فلا أعرف إذا كنا سننجح في إجراء هذا الاستحقاق في 25 حزيران أو 25 آب». وأكد أنّ لاختلاف البلد إذا اجتمعت كل مكوناته مع بعضها البعض، ولا أحد يستطيع أن يتخذ البلد منفرداً، الضاحية الجنوبية ليست خارج إطار الجغرافيا اللبنانية ولا يمكن أن تفكر لحظة بذلك، فهناك أن تتحمل جميع مكونات اللبناني اللبناني مسؤولية هذه المرحلة، وما ننسعى إليه هو التواصل بين الجميع كي ننتشل البلد من هذا المستقع الذي يتخبط فيه منذ سنوات.

«التنسيق» تزحف الأربعاء «غضباً»... وفياض يعلن موقف حزب الله غداً

هل تقر الهيئة العامة صيغة عدوان معدلة؟

لن تمرّ الصيغة التي توصلت إليها لجنة النائب جورج عدوان كما هي، فالجلسة النيابية العامة ستشهد غداً الأربعاء تعديل للصيغة المقدمة، لجهة إعادة تصحيح رواتب العسكريين و6 درجات للمعلمين والضريبة على القيمة المضافة. هذه العناوين الأساسية ستكون محط نقاش واسع ومطول، لا سيما أنّ لجنة عدوان حاولت هضم حقوق العسكريين والمعلمين، فيما لجأت في الإيرادات إلى إلغاء البناء الأخضر وخففت رسم الطابع المالي على رخص البناء من 300 مليون إلى 100 مليار.

وفيما تعلن كتلة الوفاء للمقاومة موقفها من السلسلة في مؤتمر صحافي يعقده النائب علي فياض ظهر غد، يؤكد خلاله التمسك بالحقوق المشروعة والمحققة لأصحاب المطالب، تجري لجنة عدوان اتصالات لتخسين صيغتها قبل الجلسة العامة لتصبح مقبولة. فهذه اللجنة لم تجتمع بهيئة التنسيق، أو بأي قطاعات نقابية، بل استندت إلى وجهة نظر واحد، فكانت أقرب إلى سياسة 14 آذار، على رغم تمثّل التغيير والإصلاح بها، فالنائب ابراهيم كنعان لم يحضر غالبية الجلسات، بينما سجل النائب آلان عون كثيراً من التخفّفات.

وفي السياق عقد لقاء أمس بين وزير المال علي حسن خليل والنواب جورج عدوان وغاري يوسف وجمال الجراح في وزارة المال لتقديم الدراسة التي أعدها اللجنة النيابية المكلفة بدراسة السلسلة قبل عرضها الأربعاء على الهيئة العامة لمجلس النواب. وأوضح عدوان أنّ «تصويب الأمور المتعلقة بسلسلة الرتب والرواتب وكانها بين الأربعاء السياسيين ليس صحيحاً»، وشدد على أنه «يجب الانطلاق بالإصلاح في الدولة وتخفيف الفساد»، مشيراً إلى أنّ «هناك توازناً مالياً في السلسلة التي رفعتها اللجنة ويجب الحفاظ عليه». ولفت عدوان إلى أنّ القرار الأخير بشأن السلسلة يتعلق بالهيئة العامة لمجلس

البناء

حزب الله: المشروع المعادي

يستهدف إسقاط سورية المقاومة

أكد حزب الله أنّ من المستحيل أن يصل أحد إلى الكرسي الرئاسي من دون تفاهم، لافتاً إلى أنّ المطلوب في سورية هو إسقاط سورية المقاومة. وعبر الحاج حسن في كلمة له خلال أسبوع الشهيد محمد علي شومان، في حسينية بلدة سرعين الفوقا، «أنّ ما تقوم به المجموعات التكفيرية في سورية هو تدمير لكل المعالم فيها ولا علاقة لممارساتها بالإصلاحات التي تتشذق بها».

يزيك

من جهته، أكد عضو شوري حزب الله الشيخ محمد يزيك أنّ مكونات هذا البلد لا يمكن تجاوزها، فلا بدّ

اجتياح سورية أو توجيه ضربة عسكرية لها».

الحاج حسن

في السياق، رأى وزير الصناعة حسين الحاج حسن «أنّ المشروع الذي يريدهون لسورية هو إسقاط «سورية المقاومة» بدليل ما صرح به أحد قادة المعارضة (كمال اللبواني) عن استعداده للتخلي عن الجولان وعقد معاهدة سلام مع العدو الصهيوني، والطلب منه

«الأحزاب»: لإقرار السلسلة

وتحقيق مطالب هيئة التنسيق

طالبت هيئة التنسيق للقاء الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية مجلس النواب بإقرار سلسلة الرتب والرواتب، على النحو الذي يحقق مطالب هيئة التنسيق النقابية، بإعطاء الحقوق لأصحابها، محذرة في الوقت نفسه من «مغبة إمعان بعض الكتل النيابية في فرض ضرائب غير مباشرة على الطبقات الشعبية الفقيرة والمحدودة الدخل، وتجنب فرض ضرائب مباشرة على أرباح المصارف، وعلى الأملاك البحرية».

ورأت أنّ المجلس النيابي مطالب بإقرار تشريعات تحقق العدالة الاجتماعية وعدم الانحياز إلى جانب مصلحة القلّة من رجال المال الذين يحققون الأرباح الطائلة من الاكتتاب بسندات الخزينة، والشركات العقارية المعفية من الضرائب، تحت عنوان لجنة الضريبة التي تحولت إلى جيبم بالنسبة إلى القراء». وأعربت الهيئة في بيان بعد اجتماعها عن إدانتها «للاعتداءات الصهيونية على لبنان، والتي تمثلت أخيراً في اقتراح القوات المحاذية لخط الأزرق في النافورة، واستمرار طيران العدو الحربي في خرق الأجواء اللبنانية وتنفيذ الغارات الوهمية»، مؤكدة «أنّ هذه الاعتداءات والخروقات تترهن من جديد الطبيعة العدوانية للعدو وتهدياته الدائمة والمستمرة للبنان، إلى جانب أطماعه بخرات لبنان المائية والنظفية، وهذه الاعتداءات والأطماع الصهيونية تؤكد من جديد أهمية المقاومة والحفاظ على سلاحها وجهوزيتها في مواجهتها على

والأهداف والأسباب التي جعلته يترشح»، وأسف لأنّ «الوضع لم يتغيّر، وبالتالي من غير المعروف ما إذا سيكون النصاب مؤمناً في جلسة الخميس المقبل في ظل الانقسام المستمر». وأمل لو كانت المقاطعة لقطع الطريق أمام الفراغ لأننا ذاهبون نحو المجهول والخطر إذا وصلنا إلى 24 أيار من دون انتخاب رئيس».

وقال: «لمسنا مرونة منذ يومين من مواقف رئيس حزب «القوات» سمير جعجع ومن اللقاءات التي يجريها الرئيس أمين الجميل، ونأمل التوصل إلى نتيجة، لأنّ لا خيار لنا في هذا البلد إلا التوافق والحوار والتلاقي بين كل اللبنانيين».

فتفت

واستغرب عضو كتلة المستقبل النائب أحمد فتفت طرح التمديد لرئيس ميشال سليمان، «لأنه إذا أمكن جمع 86 نائباً لتعديل الدستور فمن الأفضل جمعهم لانتخاب رئيس الجمهورية»، عبرياً عن شكه في «أنّ قوى 8 آذار مستعدة لهذا الخيار لأن هذا الأمر مستبعد كلياً من 25 أيار، لذلك فإن هذا الأمر مستبعد كلياً من الناحية السياسية والدستورية، ورئيس الجمهورية ليس في وارد قبول مثل هذا الموضوع». وقال فتفت: «الأيام العشرة قبل 25 أيار ستكون عامل ضغط نفسي وسياسي، وعلى الجميع المبادرة لإيجاد الحلول المناسبة لهذه الأزمة الوطنية، لأنه بعد 25 أيار سيكون الضغط سلبي».

حوري

كما لاحظ عضو كتلة المستقبل النائب عمار حوري «أنّ كل المؤشرات في موضوع الاستحقاق الرئاسي ليست مشجعة وهناك مرواحة في هذه العملية». وأسف له أنّ الواقع يشير إلى أنّ الأمور سائرة بين الفراغ أو الشغور إذا جاز التعبير وبين انتخاب رئيس جديد للجمهورية بغض النظر عن الاسم، أضف إلى ذلك، نحن سندخل في الأيام العشرة الأخيرة في المهلة الفاصلة عن انتهاء ولاية الرئيس ووجوب استيلاء رئيس جديد للبلاد، وحتى هذه اللحظة كل المؤشرات ليست مشجعة».

حلو

إلى ذلك، أطلع النائب هنري حلو رئيس مجلس النواب نبيه بزي في عين التينة على أجواء ترشحه لانتخابات الرئاسة،

معلولي: التمديد الموقت

أقل ضرراً وخطراً

رئيس الجمهورية منتخبا من نواب شرعيين يمثلون الشعب اللبناني. وإذا سال معلولي: أي من هذه الخيارات الثلاثة تنقذ لبنان من الأوضاع المأساوية بل الكارثية التي يعيشها، ففي الخارج الصراعات الدولية والإقليمية خصوصاً الحرب الدائرة في سورية. وفي الداخل الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، أكد أنّ الخيار الثالث هو الأقل ضرراً وخطراً، لذا دعا نواب الواقع إلى اعتماده إنقاذاً للجمهورية.

وذلك لأن ولايتهم التي منحهم إياها الشعب اللبناني أي أربع سنوات قد انتهت، فعدموا من دون أي مسوغ شرعي أو دستوري إلى تمديد ولايتهم، وقد نبذت لا شرعية بتعطيلهم المجلس الدستوري الهيئة الوحيدة التي تلعب بصحة التمديد أو عدمه، أما الخيار الثالث: فهو التمديد الموقت: أي أنّ يجتمع المجلس ويعيد لرئيس الجمهورية لمدّة تنتهي حكماً بانتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد إجراء انتخابات نيابية حرة فيكون

رأى النائب السابق لرئيس مجلس النواب ميشال معلولي أنه قبل 25 أيار الحالي، أي بعد بضعة أيام أمام النواب خيارات ثلاثة: رابع لها: الخيار الأول، الفراغ: أي أنّ يبقى الخلاف العمودي بين 8 و14 آذار مستحلاً فلا يمكن النواب من انتخاب رئيس الجمهورية، الخيار الثاني، رئيس لا شرعي: أي أنّ يفتق النواب على انتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهلة الدستورية، أو يعدها فيكون رئيس البلاد لا شرعياً لأنّ النواب الذين اتخذوه لا شرعيين،

مؤكداً «أنّ المتحالفين هم من أقرّ اللبنانيين وقضوا على الطبقة الوسطى وتحية لكم أيها المتظاهرون لأنكم أنتم من حمى البلد وحلمتم سيف الوحدة الوطنية»، وقال: «إنّ هيئة التنسيق النقابية ستريح المعركة وما تحدثنا أحد إلا وخسر. نريد سلسلة من دون تجزئة أو تقطيع مع مفعول رجعي منذ 2012/7/1، نحن نواجه حرامية لا راسماليين ولن نقبل إلا بحقوقنا كاملة، لا نقبل أن نعمل بالسخرة وحقوق المتقاعدين أولوية»، وأضاف: «يا ليتنا نواجه راسماليين ولكن نحن نواجه سارقين ونشدد على ضرورة إقرار السلسلة بنسبة 121 في المئة، على الدولة فتح باب التوظيف واختيار الموظفين على أساس الجدارة، تنازلنا عن المفعول الرجعي الذي تبلغ قيمته 10 مليارات ونصف كي نحصل على السلسلة، ممنوعة إضافة ضرائب تلال ذوي الدخل المحدود والفقراء»، على الدولة أن تقدّم ضماناتاً صحياً للفقراء وتفتح رؤوساً رسمية للطلاب».

حيدر

وطالب رئيس رابطة الموظفين في الإدارات العامة محمود حيدر بتحويل السلسلة من حيطان المال والريوع العقارية والمصرفية وليس من أصحاب الدخل المحدود. وحذرت الهيئة الحكومية من أنها ستغرق العاصمة بيروت بـ100 ألف متظاهر، وأن 14 أيار سيكون يوم الامتحان الكبير للقوى السياسية. وطالب رئيس الهيئة حنا غريب في الاعتصام أمام وزارة الشؤون الاجتماعية بـ«وقفة واحدة في وجه حيطان المال»،

مؤكداً «أنّ المتحالفين هم من أقرّ اللبنانيين وقضوا على الطبقة الوسطى وتحية لكم أيها المتظاهرون لأنكم أنتم من حمى البلد وحلمتم سيف الوحدة الوطنية»، وقال: «إنّ هيئة التنسيق النقابية ستريح المعركة وما تحدثنا أحد إلا وخسر. نريد سلسلة من دون تجزئة أو تقطيع مع مفعول رجعي منذ 2012/7/1، نحن نواجه حرامية لا راسماليين ولن نقبل إلا بحقوقنا كاملة، لا نقبل أن نعمل بالسخرة وحقوق المتقاعدين أولوية»، وأضاف: «يا ليتنا نواجه راسماليين ولكن نحن نواجه سارقين ونشدد على ضرورة إقرار السلسلة بنسبة 121 في المئة، على الدولة فتح باب التوظيف واختيار الموظفين على أساس الجدارة، تنازلنا عن المفعول الرجعي الذي تبلغ قيمته 10 مليارات ونصف كي نحصل على السلسلة، ممنوعة إضافة ضرائب تلال ذوي الدخل المحدود والفقراء»، على الدولة أن تقدّم ضماناتاً صحياً للفقراء وتفتح رؤوساً رسمية للطلاب».

حيدر

وطالب رئيس رابطة الموظفين في الإدارات العامة محمود حيدر بتحويل السلسلة من حيطان المال والريوع العقارية والمصرفية وليس من أصحاب الدخل المحدود. وحذرت الهيئة الحكومية من أنها ستغرق العاصمة بيروت بـ100 ألف متظاهر، وأن 14 أيار سيكون يوم الامتحان الكبير للقوى السياسية. وطالب رئيس الهيئة حنا غريب في الاعتصام أمام وزارة الشؤون الاجتماعية بـ«وقفة واحدة في وجه حيطان المال»،

مؤكداً «أنّ المتحالفين هم من أقرّ اللبنانيين وقضوا على الطبقة الوسطى وتحية لكم أيها المتظاهرون لأنكم أنتم من حمى البلد وحلمتم سيف الوحدة الوطنية»، وقال: «إنّ هيئة التنسيق النقابية ستريح المعركة وما تحدثنا أحد إلا وخسر. نريد سلسلة من دون تجزئة أو تقطيع مع مفعول رجعي منذ 2012/7/1، نحن نواجه حرامية لا راسماليين ولن نقبل إلا بحقوقنا كاملة، لا نقبل أن نعمل بالسخرة وحقوق المتقاعدين أولوية»، وأضاف: «يا ليتنا نواجه راسماليين ولكن نحن نواجه سارقين ونشدد على ضرورة إقرار السلسلة بنسبة 121 في المئة، على الدولة فتح باب التوظيف واختيار الموظفين على أساس الجدارة، تنازلنا عن المفعول الرجعي الذي تبلغ قيمته 10 مليارات ونصف كي نحصل على السلسلة، ممنوعة إضافة ضرائب تلال ذوي الدخل المحدود والفقراء»، على الدولة أن تقدّم ضماناتاً صحياً للفقراء وتفتح رؤوساً رسمية للطلاب».

حيدر

وطالب رئيس رابطة الموظفين في الإدارات العامة محمود حيدر بتحويل السلسلة من حيطان المال والريوع العقارية والمصرفية وليس من أصحاب الدخل المحدود. وحذرت الهيئة الحكومية من أنها ستغرق العاصمة بيروت بـ100 ألف متظاهر، وأن 14 أيار سيكون يوم الامتحان الكبير للقوى السياسية. وطالب رئيس الهيئة حنا غريب في الاعتصام أمام وزارة الشؤون الاجتماعية بـ«وقفة واحدة في وجه حيطان المال»،



خليل مستقبلاً اللجنة النيابية

(تحوّل)

عن صيغ لتخفيض الغرامات». وجدد الموسوي تأكيد «أنّ النوجه هو إلى فرض ضريبة على المدخّل لا على الاستهلاك»، وأضاف: «لن نقبل بأن تعدل كي تصبح ضريبة على الاستهلاك من باب ما يتحدث عنه من زيادة نسبة TVA إلى 12 أو 15 في المئة».

غريب

في الأثناء، نسقت هيئة التنسيق النقابية تحركاتها ومواقفها في مختلف المناطق اللبنانية، وحذرت الهيئة الحكومية من أنها ستغرق العاصمة بيروت بـ100 ألف متظاهر، وأن 14 أيار سيكون يوم الامتحان الكبير للقوى السياسية. وطالب رئيس الهيئة حنا غريب في الاعتصام أمام وزارة الشؤون الاجتماعية بـ«وقفة واحدة في وجه حيطان المال»،

ما يجعل أي نقاش في هذا الملف المهم عرضة للشعوبية والحسيابات الفئوية والمصلحية ويجول عملياً دون أن تتخذ القرارات وفق دراسة علمية تقنية هادئة منبئة على أرقام صحيحة ودقيقة.

الموسوي

أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نواف الموسوي في كلمة ألقاها خلال احتفال تأسيسي في بلدة طبردا، التزام نواب الكتلة في جلسة الأربعاء المقبل «إقرار واضح للحقوق المشروعة العادلة والمكتسبة للشرائح اللبنانية كافة، بحيث لا يتنقص من حقوق هذه الشرائح»، لافتاً إلى أنّ الصيغة التي أقرتها اللجان المشتركة تمثل «توزيعة عادلة للعبء الضريبي بحيث أن 29 في المئة من الضرائب توجهت إلى أصحاب الدخل المحدود و71 في المئة من